

بيان

جمعية الشرطة والشعب لمصر

حول الموقف من تصويت القوات المسلحة في الإنتخابات والدعوة الى تظاهرات ٣٠ يونيو

تابعت جمعية الشرطة والشعب لمصر جلسة مناقشة اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشوري لقانون مباشرة الحقوق السياسية التي تضمنت مقترح وزارة الدفاع بإرجاء ممارسة أعضاء القوات المسلحة حقهم السياسي في التصويت حتى يوليو لعام ٢٠٢٠ م وذلك لدواعي الأمن القومي .

وفي هذا الصدد تود الجمعية أن تؤكد على ما يلي :-

إن القوات المسلحة لها ان تري ماتتبناه من أسباب للتأجيل والتي تصب في صالح الأمن القومي المصري من وجهة نظر القائمين علي العمل بها ... إلا إننا نقف كثيراً عند إمتداد هذا المقترح الي أعضاء هيئة الشرطة فيما يعد إلزاماً بأن تحذو حذوهم وذلك إخلالاً لحق أعضاء الشرطة في ممارسة حقوقهم السياسية في الإنتخابات المقبلة... فابلرغم من تقديرنا لما للقوات المسلحة من رؤية وقدرة علي تحديد الأولي لها ... إلا أن هيئة الشرطة لها شخصية إعتبارية منفصلة ويرجع تقدير الأفضل لها من خلال وجهة نظر القائمين علي العمل بها... ولذا فاننا سنتابع موقف السيد وزير الداخلية والمؤسسات التي اشار اليها سيادته داخل الوزارة سواء من المجلس الاعلي للشرطة وقد يعد ذلك الإختبار الأول للسادة أعضاء مجالس إدارات الشرطة والذين تم إنتخابهم في اول إنتخابات للتعبير عن آراء ومصالح أعضاء هيئة الشرطة .

وفي سياق متصل بممارسة الحق السياسي والحق في التعبير ومع تزايد الدعوات لانطلاق التظاهرات المؤيدة والمعارضة للرئيس يوم ٣٠ يونيو

وفي ضوء ذلك... إن جمعية الشرطة والشعب لمصر إذ تؤكد علي مشروعية التعبير عن الرأي بما يكفله الدستور والقانون... تهيب الجمعية بأبناء مصر من المتظاهرين بكافة إنتماءاتهم السياسية الإلتزام بسلمية التظاهر حقناً لدماء أبناء الشعب الواحد وحفاظاً علي المنشآت العامة والخاصة... وتناشد جمعية الشرطة والشعب لمصر وزارة الداخلية إلتزامها بما أعلنته من الحياد بما يبدد المخاوف من انحياز الشرطة لفصيل دون الآخر... كما تناشد الجمعية وزارة الداخلية إتخاذ ما يلزم من إجراءات تكفل القيام بدورها المنوط بتحقيق الأمن الداخلي في ظل تطورات الوضع السياسي وحماية حقوق المواطنين في مجتمع آمن وحقهم في السلامة لطرفي المظاهرات ضد أو مع النظام وأن لا يتم التعدي عليهم من قبل مجهولين (الطرف الثالث) ... وتؤكد الجمعية ان حماية المواطنين وسلامتهم هي مسئولية وزارة الداخلية والقائمين علي العمل بها (وترجع مسئولية الخطة الأمنية علي السيد وزير الداخلية بإعتبار سيادته المسئول الأول عن الأمن في مصر

حمى الله مصر وشعبها.. والله الموفق

٤ شارع أحمد باشا - جاردن سيتي - القاهرة

ص ب : ١١١ مجلس الشعب

موبايل : ١١١٠١١٠ - ٢٠١٢ +

تليفون : ٢٧٩٣٤٣٤٣ - ٢٠٢ + فاكس : ٢٧٩٤٣٧٧٧ - ٢٠٢ +

جمعية أهلية مشهرة برقم ٧٠٨٩ لسنة ٢٠٠٧



جمعية الشرطة والشعب لمصر

الشرطة
والشعب
لمصر

The People The Police The Future

www.people-police4egypt.org

Facebook Group : Together For A BETTER EGYPTIAN POLICE